

مجلة العلوم القانونية والاجتماعية

Journal of legal and social studies

Issn: 2507-7333

Eissn: 2676-1742

متغير الطاقة في السياسة الخارجية للدول حالي روسيا والجزائر

The energy variable in the foreign policy of countries The cases of
Russia and Algeria

نؤارة عااال¹، بؤازااا جمال²

¹ جامعة الجزائر3 كلية العلوم السياسية والعلاقات ااااااا، (الجزائر)، [nouara.adel@univ-](mailto:nouara.adel@univ-alger3.dz)

alger3.dz، مآبر البآواا والاراساا في العلاقات ااااااا.

² جامعة الجزائر3 كلية العلوم السياسية والعلاقات ااااااا، (الجزائر)،

bouazdia.djamel@gmail.com.

اارياآ النشر: 2025/06/01

اارياآ القبول: 2025/04/01

اارياآ ارسال المقال: 2025/03/06

*المؤلف المرسل

الملخص:

يسعى هذا المقال الى استعراض دور وقوة الطاقة كورقة ضغط ضمن السياسة الخارجية للدول، وذلك للتأثير على القرارات السياسية أو امتعاضا عليها، الأمر الذي ترجمه واقع العلاقات الدولية في العديد من المحطات، وهذا ما يتباحثه هذا المقال من خلال محاولة التركيز على حالي روسيا والجزائر اللتان أخذتا أصداء عالمية من خلال لجوئهما إلى الموارد الطاقوية في دبلوماسيتهما؛ وشؤونهما الخارجية بصفة عامة، على الرغم من وجود بعض الاختلافات الملحوظة بين أسواق النفط والغاز الطبيعي لدى كل من الدولتين، لكن هذا لا يمنع من التشابه النوعي في استعمال الطاقة كمتغير ضمن السياسة الخارجية لكلّ من الدولتين.

الكلمات المفتاحية: السياسة الخارجية؛ ورقة الطاقة؛ روسيا؛ الجزائر.

Abstract :

Through this article, we seek to review the role and power of energy as a pressure card within the foreign policy of countries, in order to influence political decisions or to resent them, which was translated into the reality of international relations in many stations, and this is what this article discusses by trying to focus on the cases of Russia and Algeria, which have had global repercussions through their resort to energy resources in their diplomacy; and their foreign affairs in general, despite the existence of some noticeable differences between the oil and natural gas markets of each of the two countries, but this does not prevent the qualitative similarity in the use of energy as a variable within the foreign policy of each of the two countries.

Keywords: Russia ; Algeria ; energy card; Foreign ; policy.

مقدمة:

احتلت الطاقة مكانة هامة لدى أجندات السياسية للدول، وبهذا اعتبرت الطاقة الصناعة الأولى للعديد من الدول من أمثال روسيا والجزائر وغيرها ممن يقوم عليها اقتصادها بالكلية أو جزء كبير منه نظرا لامتلاك هذه الدول مخزون كبير من هذه المواد وأصولها الطبيعية، ولأهمية هاته المواد بالنسبة لجل الدول الصناعية وغيرها، كموارد طاقوية أو موارد أخرى من الصناعات الدوائية والتقنية التي تقوم عليها، وبهذا فقد أصبحت ذو أهمية إستراتيجية بين الدول المصدرة والمستوردة والصناعية على حد سواء، وحتى تلك الدول التي تحتوي أرضيها على احتياطات شحيحة، وفي هذا الشأن ترى الكثير من الأطاريح بأن محرك السياسات الدولية هي الحروب الطاقوية حيث كلما تقدم الوقت كلما زاد الاهتمام بهذه الطاقة وبرزت كمحدد للسياسات الخارجية والحرب الأوكرانية خير دليل على هاته الفرضيات كغيرها من الأحداث التاريخية والسياسية التي سبقت الإشارة إليها من هاته الورقة البحثية. وتأسيسا لما سبق نقف

أمام الإشكالية التالية: كيف استفادت كل من روسيا والجزائر من متغير الطاقة ضمن سياساتها الخارجية؟

وللإجابة عن هذا الإشكالية نركز على محورين في هذا المقال، وفي ذلك نستعين بالنظرية الواقعية في العلاقات الدولية التي تُعدّ الأنسب لتحليل قوة الطاقة في العلاقات الدولية، حيث تشير النظرية الواقعية إلى أن موارد الطاقة هي قوة مُدرجة في السياسة الخارجية للدول عندما تسعى إلى توسيع نفوذها في الخارج. وفي هذا الشأن كذلك تسمح الواقعية الكلاسيكية الجديدة بتوسيع تحليل دور قوة الطاقة في السياسة الخارجية للدولة، من خلال التفاعلات والمتغيرات للطاقة في الشؤون الخارجية والتي تُشير إلى أوسع التفسيرات والتنبؤات. كما ارتكز هذا المقال على نقطة انطلاق مفيدة من المنهج الوصفي ومنهجية التحليل في دراسات قوة الطاقة في السياسة الخارجية للدول وعلى رأسها دولتي روسيا والجزائر كدراسة حالة لمتغير الطاقة في السياسة الخارجية.

المبحث الأول: الطاقة كبعد محدد ل السياسة الخارجية لروسيا

أصبحت الطاقة عنصراً أساسياً في السياسة الروسية، حيث استخدمتها موسكو لتعزيز نفوذها منذ الحقبة السوفييتية وحتى اليوم. بعد تفكك الاتحاد السوفييتي، تحولت موارد الطاقة، خاصة الغاز والنفط، إلى أدوات ضغط جيوسياسية تعتمد على الترغيب والترهيب. في ظل حكم فلاديمير بوتين، تعززت سيطرة الدولة على هذا القطاع، مما جعل روسيا لاعباً رئيسياً في أسواق الطاقة العالمية. يناقش هذا المحور الاستراتيجيات الطاقوية الروسية، سواء قصيرة المدى، التي تعتمد على سياسة "العصا والجزرة"، أو طويلة المدى، التي تهدف إلى ترسيخ النفوذ عبر مشاريع خطوط الأنابيب والتوسع في الأسواق الأوروبية والآسيوية.

المطلب الأول: تحولات السياسة الطاقوية الروسية

برز اهتمام الدولة الروسية بالسياسات الطاقوية منذ تصاعد استعمال الموارد الطاقوية (الهيدروكربون) كمورد للماكنة الصناعية، حيث أنّ استخدام دبلوماسية الطاقة برزت في حقبة ما بعد الاتحاد السوفيتي، لكن البوادر الأولى تم تسجيلها في عهد الاتحاد السوفيتي، حيث كان الدخل الناتج عن صناعة الطاقة يشكل جزءاً مهماً من الميزانية. ومع ذلك، كانت روسيا السوفيتية تقوم بالإنتاج على أساس الاقتصاد المخطط وإمكاناتها التكنولوجية لطبيعة اقتصادها الاشتراكي. وعليه تم إنشاء خطوط أنابيب النفط والغاز الطبيعي التي تعبر الجمهوريات السوفيتية السابقة وحلفائها السابقين في أوروبا الشرقية في ذلك الوقت وصولاً لسنوات الستينيات حين تم إنشاء خطوط نقل الطاقة في دول أوروبا الغربية وبالأخص دول ألمانيا. وأصبح هذا الوضع ميزة مهمة لروسيا ما بعد الاتحاد السوفيتي، وذلك لأنها كانت قادرة على تصدير الطاقة عبر خطوط الأنابيب هذه. علاوة على ذلك، فإن الجمهوريات السوفيتية السابقة الأخرى التي كانت تنافس روسيا السوفيتية في هذا الصدد كانت تفتقر إلى هذه الميزة المحددة. تم إنشاء مسارات خطوط الأنابيب هذه بطريقة تجعل الجمهوريات السوفيتية السابقة ودول أوروبا الشرقية معتمدة على روسيا، لكن هذه الأنابيب كانت ذات تكنولوجيا قديمة، وبالتالي كانت إنتاجيتها منخفضة وقدرتها محدودة على نقل الطاقة، ولذلك كان لا بد من إيجاد مصادر جديدة للطاقة، وزيادة الطاقة الإنتاجية الحالية، وترميم خطوط نقل الطاقة وإنشاء خطوط جديدة.

وقد سجلت أولى الأيديولوجيات الطاقوية واستخدمها كورقة ضغط في السياسة الخارجية الروسية بداية تسعينيات القرن الماضي، وذلك من خلال توجّهين تستند عليهما السياسة الخارجية في روسيا وهي استخدام التكتيكات القسرية تارة عن طريق قطع إمدادات الغاز والضغوطات الأخرى، واتباع دبلوماسية أكثر ليونة تارة أخرى أو في إطار ما يسمى القوى الناعمة. وقد تعززت المكانة الطاقوية في روسيا منذ تولي الرئيس الروسي فلاديمير بوتين الحكم، وذلك من خلال توسع سيطرة الدولة على إنتاج النفط والغاز، حيث نظرت وزارة الطاقة في الاتحاد الروسي إلى الطاقة على أنها نوع من "الأداة الجيوسياسية" وأحد أصول القوة الناعمة الحاسمة التي تستخدمها روسيا للحفاظ على مجال نفوذها في العالم، وقد ترجم ذلك من تصاعد صادرات الطاقة الروسية بشكل كبير من عائداتها وقوتها الاقتصادية، وتبنت موسكو بعض المواقف التكتيكية مثل ارتفاع الأسعار أو الخصومات وتعطيل الإمدادات من أجل تعزيز دوافعها الجيوسياسية، وبرزت "أنابيب الغاز" كسلاح سياسي فاعلاً في يد الدولة.⁽¹⁾

كما شوه هذا التغيير مع مجيء الرئيس الروسي الحالي فلاديمير بوتين، حيث شهدت روسيا العديد من الإصلاحات في المجالين الاقتصادي والسياسي، أهمها إعادة تأميم بعض المؤسسات ذات الأهمية الإستراتيجية،

والتركيز أكأر على سياسات الطاقة لآد رسم السياسات الخارجية الروسية على أساس الطاقة. آيآ استفادت هذه الأطروحة من ارتفاع أسعار النفط في سوق الطاقة العالمية؁ وكذلك صادف أن انتهت الأشغال من خطوط أنابيب النفط المآآثة التي تربط روسيا بأوروبا التي بدأ بناؤها في فترة "يلتسين"؁ بالإضافة إبرام العديد من الاتفاقيات التجارية الجديدة في مجال الطاقة وبالتالي ارتفاع حصة الطاقة في التجارة الخارجية الروسية. ونتيجة لكل هذه التطورات؁ حقق الاقتصاد الروسي خطوة نموية سريعة.⁽²⁾ ولعل أهم ما ميّز سياسات روسيا الطاقوية لهذه المرحلة هو محاولات روسيا احتكار مجال الطاقة في الجغرافيا السوفيتية السابقة؁ وذلك عن طريق استخدام عامل الطاقة في سياستها الخارجية عبر استيراد موارد الطاقة في الجمهوريات السوفيتية السابقة بسعر مخفض وتصديرها إلى دول أخرى بأسعار أعلى؁ إضافة إآباع سياسة العصا والجزرة تجاه الدول التي أصبحت تعتمد على الطاقة الروسية ومحاولة تشكيل سياساتها الخارجية بما يآخدم المصالح الوطنية الروسية. كما آحاول الدولة الروسية التأكد من أن خطوط الأنابيب تعبر إما أراضيها أو أراضي الدول الصديقة وذلك حسب استراتيجيات مختلفة.⁽³⁾

المطلب الثاني: الإستراتيجية الطاقوية قصيرة المدى

وعلى العموم تطبق روسيا نماذج مختلفة لاستخدام موارد الطاقة كآلية للسياسة الخارجية؁ وهي في جوهرها تشكل مجموعة من العوامل الاقتصادية والسياسية الممتزجة بنسب مختلفة؁ ولا يستطيع أي منها أن يآل محل الآخر بشكل كامل؁ والتي تتراوح بين الترغيب تارة والترهيب تارة أخرى وغيرها من السياسات الصلبة أو الناعمة؁ وعلى العموم ترسم سياساتها الواضحة وفق إستراتيجيتين؁ آيآ تتمثل الإستراتيجية الأولى في منهج العصا والجزرة التي تتآسد في علاقات روسيا مع جمهوريات ما بعد الاتحاد السوفيتي؁ وبذلك تمنح روسيا حلفائها النفط والغاز بأسعار مدعومة؁ ففي عام 2018 كمثل دفعت بيلاروسيا أقل سعر للغاز الروسي وهو 127 دولارًا أمريكيًا لكل 1.000 متر مكعب؁ بينما كان متوسط السعر 246,4 دولارًا أمريكيًا لكل 1.000 متر مكعب. ونظرًا لآقيقة أن بيلاروسيا آآصل بشكل أساسي على كل احتياجاتها من الغاز (99%) من روسيا؁ فإن ذلك يوفر لروسيا نفوذًا سياسيًا قويًا؁ وقد آآسد ذلك خلال صراع الغاز مع بيلاروسيا لسنتي 2006-2007؁ آيآ آذرت روسيا من خفض الإمدادات إلى بيلاروسيا بسبب فواتيرها غير المدفوعة.⁽⁴⁾

وعلى الرغم من ضعف احتمالية دوام التخفيضات طويلة الأآل؁ إلا أنه من الممكن توقع الكثير من الدولة روسيا فمنذ عام 1991 استخدمت روسيا الطاقة كأداة سياسية واقتصادية وفق إستراتيجية العصا والجزرة في الكثير من المرات وأغلبها ترجم كان على شكل ضغوط تجاه دول مثل ليتوانيا ولاتفيا وإستونيا وبيلاروسيا وأوكرانيا ومولدوفا وجورجيا؁ بطريقة تغطي معظم أوروبا بالإضافة إلى تسجيل الحوادث المشبوهة لانقطاع الطاقة في تلك الدول؁ وكذلك آآحكم في بيع الشركات النفطية؁ وسياسات الضغط القسري؁ والابتزاز. أو آديدات والتي فاقت 50 آديد؁

معظمها تقريباً حدث في عهد حكومة بوتين، وبالتحديد خلال السنوات الخمس الأولى من حكمه.⁽⁵⁾ وبالتحديد تم استعمال الطاقة كوسيلة دبلوماسية جيوسياسية في العقدين الأخيرين ضمن السياسة الخارجية الروسية مع التوترات الحاصلة مع شرق أوروبا وجنوبها، وبالتحديد النزاع الروسي الأوكراني لسنة 2006 والحرب الروسية الجورجية في أغسطس 2008، فضلا عن القطع الكبير للإمدادات الطاقوية على خلفية الصراع الروسي الأوكراني ابتداء من 6 يناير 2009، على دول جنوب شرق أوروبا عبر أوكرانيا.⁽⁶⁾

كما عرفت هذه السياسة معاودة الظهور على خلفية التقارب الأوكراني الأوروبي المشهود، وبهذا قررت روسيا قطع إمدادات الغاز عن أوكرانيا متذرعة بذلك على فشل البلدين في الاتفاق على سعر للغاز في محادثات بوساطة الاتحاد الأوروبي في سنة 2014.⁽⁷⁾ بالإضافة إلى رفع الأسعار الكبير في الغاز الروسي كرد للعقوبات الأوروبية على روسيا، ومع الحرب الروسية الأوكرانية من تاريخ 24 فبراير 2022، وردًا كذلك على السياسات الأوروبية لمعاقبة روسيا على تدخلها العسكري في أوكرانيا، تم التلويح بالغاز الروسي كوسيلة للضغوطات السياسية والاقتصادية بداء برفع الأسعار؛ وصولاً إلى قطع إمدادات الغاز والتي كان آخرها توقف عمل خط الأنابيب "نورد ستريم 1" الذي يصل أوروبا عبر بحر البلطيق بتاريخ 11 جويلية 2022 لإجراء صيانة سنوية والتي توقف العمل به إلى أجل غير مسمى، وسط مخاوف من توقفه بشكل دائم رداً على العقوبات الغربية، واتهامها من طرف الولايات المتحدة الأمريكية والحكومات الأوروبية باستخدام روسيا الطاقة كسلاح.⁽⁸⁾

المطلب الثاني: الإستراتيجية الطاقوية طويلة المدى

وبالنسبة للإستراتيجية الأخرى في سياق السياسة الطاقوية فهي مصممة لتحقيق فوائد اقتصادية طويلة الأجل من خلال الترابط اللوجستيكي الممنهج والذي يترجم من خلال الاستفادة من ربط خطوط الأنابيب التي في العادة تعبر إما أراضي الدولة الروسية أو أراضي الدول الصديقة، ولا شك أن هذا العنصر أساسي أيضاً عند تطبيق هذه الإستراتيجية، إلا أن أهميته ثانوية ومحدودة مقارنة بالنموذج الأول (العصا والجزرة). ومن خلال بناء خطوط الأنابيب، تعمل روسيا بشكل كبير على تعزيز الترابط بين روسيا والدول الأخرى، وخاصة الدول الأوروبية التي تضم معظم خطوط الأنابيب الطاقوية. الأمر الذي منع الدول الأوروبية آنذاك من دعم العقوبات الصارمة التي تستهدف قطاع الطاقة الروسي في أعقاب ضم روسيا لشبه جزيرة القرم وتدخلها في شرق أوكرانيا، وبهذا أصبحت إمدادات الطاقة الروسية جزءاً لا يتجزأ من أداء الاقتصادات الأوروبية.⁽⁹⁾

ولم يتوقف طموح موسكو طويل الأمد لبناء خطوط أنابيب جديدة حيث توجهت السياسات إلى الصين، إذ ابتدأت روسيا بناء خط الأنابيب الجديد نحو الصين المسمى "قوة سيبيريا"، وبهذا فستكون قد فتحت سوقاً رئيسياً

ثانيًا لروسيا لغازها الطبيعي، مما يمنحها قدرًا أكبر من حرية المناورة في سياستها الخارجية تجاه أوروبا. ولن تظل معتمدة على أوروبا فقط في مبيعاتها من الغاز، وستسمح لروسيا بإتباع سياسة خارجية أكثر حزمًا، ربما ضد المصالح الأوروبية وبصياغة مختلفة، ما دامت روسيا تعتمد على أوروبا باعتبارها سوق التصدير الرئيسي لها، فإن قدرتها على استخدام قوتها في مجال الطاقة لتعزيز أهداف سياستها الخارجية تظل مقيدة. (10)

إضافة إلى تلك السياسات الطاقوية غير المباشرة يُستشف سياسات أخرى في هذا الجانب من خلال مشروع إستراتيجية الطاقة الروسية المستقبلية لسنة 2035 التي تهدف إلى تعزيز مكانة روسيا في أسواق الطاقة العالمية، ولم يقف الأمر عند هذا الحد، حيث طال المنهج الدراسي لبرنامج التعليم الدبلوماسي وهذا ما يهدف إليه المعهد الدولي لسياسة الطاقة والدبلوماسية الروسي الذي تأسس في عام 2000، إلى إعداد ما يسمى بدبلوماسية الطاقة في المستقبل. وبالتحديد منذ عام 2010، أصبحت دورة "دبلوماسية الطاقة الروسية" جزءًا من برنامج التعليم في جميع الجامعات ذات الصلة. في الواقع، تتمتع دبلوماسية الطاقة الروسية اليوم ببعد مؤسسي، وقد حافظت على العديد من السمات وأساليب العمل السوفييتية على المستوى الدولي، وإضافة إليها العديد من السياسات المستحدثة وفق أطروحة بوتين للتوسع الطاقوي. (11)

مع هذه السياسات الطاقوية الروسية وجدت الدول الأوروبية أنفسها تعاني من أزمة الأمن الطاقوي، إذ هي تعتمد بصورة كبيرة على الطاقة الروسية إضافة إلى تبعات الحرب الروسية الأوكرانية (أزمة سلاسل التوريد)، بالإضافة إلى قطع إمدادات الغاز فالسياسات الروسية تعتمد على الكثير من الوسائل المشهودة لاستخدام الطاقة كورقة ضغط.

المبحث الثاني: الطاقة كأداة ضمن السياسة الخارجية الجزائرية

لعل بوارد ورقة الطاقوية الجزائرية واستعمالها كأداة سياسية ظهر مع قرار التأميم الجزائري لسنة 1971 الذي أعطى شهادة الميلاد الرسمية للسياسة الطاقوية ودفعًا للسياسة الخارجية الجزائرية التي تحاول النأي باستقلالها عن التدخلات الاستعمارية الفرنسية، كما امتدّت عدوى قرار التأميم إلى دول عربية وإفريقية وغيرها من الدول الريفية، مثل ما قامت به كل من دولة العراق بتأميم نفطها سنة 1972، ثم ليبيا سنة 1973، ولعل الجزائر لم تتوانى في استخدام علاقاتها الخارجية في مجال الطاقة لهذه الفترة، من خلال عقد شراكات نفطية متعددة مع دول كثيرة من غير فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية مثل الاتحاد السوفييتي والصين وإيطاليا، وكان الهدف هو تنويع فرص التعاون حتى لا تتركز الجزائر بالتبعية لبلد واحد. وقد توجت هذه الضغوطات الطاقوية (التأميم النفطي) من قبل الدول العربية على الدول الأوروبية والأمريكية، بالتضامن العربي أثناء حرب أكتوبر 1973، التي شهدت مقاطعة عربية لكل الدول الغربية الداعمة لإسرائيل. (12)

المطلب الأول: نضج استخدام الطاقة في السياسة الخارجية الجزائرية

عند الحديث عن موضوع استخدام الطاقة كأداة للسياسة الخارجية الجزائرية يتبادر للأذهان حالة الحظر الجماعي للطاقة على دول الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى وألمانيا الغربية في سياق الحرب العربية الاسرائيلية في 6 يونيو 1967، وبالرغم من عدم فاعليّة هذا الحظر إلا أنّه سُجل كأداة للسياسة الخارجية ليس للدولة الجزائرية دون غيرها، بل بمعيّة الدول العربية في إطار التحالف والتكتلات السياسية الدولية والاقليمية. والذي كان يهدف لإيقاع ضرر أمني طاقوي واقتصادي على الدول التي يُفترض أنها قدمت دعماً سياسياً أو عسكرياً لإسرائيل، لكن بالرجوع الى التاريخ الجزائري الحديث يُستشف أنّ الاهتمام الطاقوي الجزائري وتضمينه كأداة في السياسة الخارجية بدر مع الجهود الأولى التي قامت بها النخب الجزائرية وعلى رأسها نخب جبهة التحرير الوطني لإنهاء الاستعمار الاقتصادي والسياسي فضلا عن العسكري في الجزائر قبيل الأيام الأولى لاستقلال البلاد.

حيث شهدت الجزائر وللمرة الأولى استخدام الطاقة كسلاح سياسي وبصفة رسمية ومباشرة في العلاقات الخارجية للضغط على الدول الغربية وليس كسلعة فقط، وهذا ليس حكرا على السياسات الجزائرية، بل بمعيّة الدول العربية في إطار "التضامن العربي"، ولم يكن الهدف من وقف ضخ النفط لتلك الدول الهجوم أو الإضرار بتلك الدول، بل كان الهدف الرئيسي تحميل الدول المشاركة في العدوان المسؤوليات اتجاه تنفيذ قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة، ووقف المساعدات الاقتصادية والعسكرية للعدو الإسرائيلي. (13) وبالرغم من أنّ الجزائر لم تتصدر هذا الحظر مثلها مثل السعودية والعراق إلا أنّ مشاركتها لم تكن بالهينة حيث ساهمت في تقوية التضامن العربي وكسر الحصار، وعليه كان استخدام النفط كسلاح سنة 1973 نقطة تحوّل هامة في محتوى علاقات المنطقة العربية بالعالم على الصعيد الدبلوماسي العربي والعلاقات الغربية وفي المحافل الدولية، وحتى أنّه ساهم في إعادة النظر في مطالب دول العالم الثالث مثل مطلب إصلاح النظام الاقتصادي العالمي. كما لوحظ تعال صوت الدبلوماسية الجزائرية، وذلك عن طريق الاستعانة بمنظمة أوبك، بالإضافة إلى تدعيم سياساتها الخارجية عن طريق رئاستها لحركة عدم الانحياز سنة 1973، وفي نفس الوقت تم تعيين جزائري أميناً عاماً لمنظمة أوبك. (14)

وكان الرئيس الجزائري هواري بومدين هو الذي دعا في بداية عام 1974 إلى عقد دورة خاصة للأمم المتحدة (الدورة الاستثنائية السادسة للجمعية العامة)، لتكون أول دورة مخصصة بالكامل للمسائل الاقتصادية. وكانت نتيجة المناقشات المتوترة بشأن الدعوة لإطلاق مشروع النظام الاقتصادي الدولي الجديد (NIEO). هي الموافقة العامة من قبل أعضاء الأمم المتحدة، ولكن مع المعارضة الرئيسية القادمة من الولايات المتحدة، واستخدام حق الفيتو تم القضاء على القرار المحوري. هذا إلى جانب مفاوضات الجزائر مع الحكومة الفرنسية على ما عرف بالحوار بين

الشمال والجنوب، إضافة إلى مؤتمر التعاون الاقتصادي الدولي (CIEC) الذي انعقد في باريس من 1975، ومن نفس السنة طلبت الجزائر عقد أول مؤتمر لمنظمة أوبك للملوك ورؤساء الدول في عام 1975، وذلك للبحث عن التضامن بين الدول المنتجة للنفط وغيرها، وقد حاولت الجزائر خلال هذه الفترة الممتدة من 1975 إلى 1977 إلى تدويل معركة المواد الطاقوية وعلى رأسها النفط، من خلال الدعوة إلى تبني نظام اقتصادي دولي جديد. (15)

إلا أنه تم ملاحظة تراجع استخدام الموارد الطاقوية في السياسة الخارجية الجزائرية مطلع الثمانينات إلى غاية دخول الألفية الجديدة للعديد من الاعتبارات الخارجية والداخلية للبلاد؛ أهمها موت الرئيس بومدين الشخصية الكاريزمية والمتحكمة في مقاليد السلطة إلى جانب انخفاض أسعار برميل البترول، والأزمات الاقتصادية العالمية وبالأخص أزمة 1986 وفوق ذلك الأزمات الداخلية الأمنية والسياسية للبلاد، ومع ذلك هذا لم يمنع من بعض الحوادث هنا وهناك لاستخدام ورقة الطاقة مثل المحولة التأثير في الأسعار بواسطة أوبك أو استخدام السياسة الناعمة من خلال مدّ خط الأنابيب وتزويد حصص الدول الأوروبية وغيرها، فعندما أثرت الانتفاضات العربية على التعاون الأوروبي، عملت الجزائر كصمام أمان للتعاون في مجالي الأمن والطاقة، وضمنت الإمدادات لإسبانيا وإيطاليا. (16) إلا أنها في المجال العام تظل هامشية، ولعل الانفراج المعتبر هو دخول الجزائر في مرحلة جديدة من الاستقرار المشهود مع الألفية الجديدة، خصوصا تلك الأرقام الطاقوية المطمئنة والمتعلقة بارتفاع أسعار برميل البترول. ولعل الحدث البارز لهذه الفترة هو قرار التأميم الثاني الذي أعلن عنه الرئيس السابق بوتفليقة سنة 2005، على إثر تقدم رئيس الطاقة الأسبق شكيب خليل بتقديم مشروع قانون لخصخصة شركة سوناطراك سنة 2004، الأمر الذي سيكون له شأن في الأحداث المستقبلية. (17)

المطلب الثاني: تطور دبلوماسية الطاقة في السياسة الخارجية الجزائرية

على العموم شهدت السياسة الطاقوية الخارجية للعشرية الأولى من الألفية الجديدة لهذه الفترة فتور، وذلك كنتيجة لتراجع القدرة التنافسية الجزائرية للغاز الطبيعي بسبب دخول لاعبين جدد إلى السوق الأوروبية، مما أدى إلى اضطراب عدد من الدول إلى تخفيض وارداتها من الغاز الجزائري وقيام بعضها مثل إيطاليا بمراجعة العقود والأسعار، وتعرضت صادرات الغاز الطبيعي الجزائري إلى أوروبا لضغوط بسبب الإمدادات الروسية الرخيصة والوفرة العالمية للغاز المسال. وقد قام العملاء الأوروبيون بتخفيض الطلب على الغاز الطبيعي القادم من الجزائر بشكل كبير، مما أدى إلى انخفاض مستوى المبيعات المتوقعة بنحو 25% لسنتي 2018 و2019. (18)

وقد برزت الطاقة كسياسة ضغط بعد انهيار العلاقات الدبلوماسية بين الجزائر والمغرب في أوت 2021، حين قررت الجزائر عدم تجديد عقد تشغيل خط أنابيب الغاز المغربي الأوروبي MGE لمدة 25 عامًا. وقد أدى ذلك إلى خفض كمية الغاز التي كانت تتلقاها أوروبا وساهم في زيادة أسعار الطاقة. علاوة على ذلك، ونتيجة لتصريحات

الحكومة الإسبانية الأخيرة بشأن الصحراء الغربية، قامت الجزائر بزيادة أسعار إمدادات الغاز إلى إسبانيا عبر خط أنابيب ميدغاز. وقد أضافت هذه الزيادة في الأسعار إلى العواقب الوخيمة التي خلفتها السياسات الاقتصادية وسياسات الطاقة غير المنتظمة التي تنتهجها الحكومة الإسبانية على مواطنيها، وهذا ناتج عن استخدام الطاقة كورقة ضغط من خلال النظام الجزائري عبر مبدأ العصا والجزرة في السياسة الخارجية⁽¹⁹⁾. كما امتدت دبلوماسية الطاقة عبر السياسات الناعمة وغير المباشرة، من خلال إحياء مشروع خط أنابيب الغاز عبر الصحراء، الذي يهدف إلى تصدير الغاز من نيجيريا إلى أوروبا عبر الجزائر. في فيفري 2022، حين وقّعت الجزائر والنيجر ونيجيريا على إعلان "نيامي" لاستئناف مشروع خط أنابيب الغاز العابر للصحراء بطول 4128 كيلومتراً، والذي سيربط نيجيريا بالجزائر عبر النيجر، وفي جويلية 2022، وقع وزراء الطاقة الثلاثة مذكرة تفاهم لإنجاز مشروع خط أنابيب الغاز عبر الصحراء. والذي يمكن أن يسلم 30 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي سنوياً إلى الأسواق الأوروبية عبر الجزائر وسيزود المحطات الداخلية على طول طريقه عند اكتماله⁽²⁰⁾.

لكن استعادة النفوذ الطاقوي للجزائر لم يتوقف عند السياسات الخارجية المتبعة مع إسبانيا والمغرب، بل تجدد العمل به مع الحرب الروسية الأوكرانية، وبالأخص بعد مرور على الحرب عامها الثاني، أحدثت الحرب الروسية على أوكرانيا تحولاً في مساحة البحر الأبيض المتوسط والجغرافيا السياسية على نطاق أوسع، خاصة ما تعلق منها بأمننة الطاقة، مما خلقت فرصاً للجزائر وأوروبا للعمل معاً. مما أتاح فرصاً جديدة للجزائر لاستعادة نفوذها في الشؤون الخارجية، بفضل مواردها من الطاقة وبعدها الاستراتيجي، وكذلك تتمتعها بسمعة طويلة الأمد في جنوب أوروبا كمورد موثوق للطاقة في أوقات الاضطرابات⁽²¹⁾. وبالرغم من استخدام الجزائر لورقة الطاقة في شؤونها الخارجية إلا أن هذا الاستخدام لازال غير كافٍ لسوء التمرير سياساتها أو فرضها على الاتحاد الأوروبي أو غيرها من الدول، أو مقارنة بروسيا ومكانة الطاقة في سياساتها الخارجية، وهذا للعديد من الاعتبارات ونقاط الاختلاف الجلية بين البلدين وسياساتهما الخارجية، كون روسيا إضافة إلى امتلاكها لأكبر احتياطات من الغاز في العالم، هي ثاني أكبر منتج للغاز الطبيعي في العالم، كما أنّها تمتلك أكبر شبكة أنابيب لنقل الطاقة في العالم والتي تتمركز معظمها في أوروبا وآسيا، وذلك حسب أرقام وكالة الطاقة الدولية⁽²²⁾.

هذا على عكس الجزائر التي يفصل بينها وبين أوروبا البحر المتوسط، فضلاً أنّها لا تملك فائض من الغاز الطبيعي على المدى القصير مثل ما يوجد لدى روسيا، كما أنّ زيادة إنتاج الغاز الطبيعي والإمدادات إلى أوروبا تواجه ثلاث تحديات رئيسية، وهي ضعف الاستثمار في صناعة الغاز الطبيعي، وعقبات التوصيل والشحن من

حيث توسعة الأنبوب المغاربي ووسائل نقل الغاز المسال فضلا على ضعف البنية التحتية الطاقوية على العموم، إضافة إلى تنامي الاستهلاك المحلي للغاز الجزائري مع التزايد السريع في النمو السكاني. (23)

خاتمة:

بسبب أهمية المنتجات الطاقوية للدول، فإن قطع إمدادات الطاقة أو حتى التقليل من تدفقها بدوافع سياسية مُعلنة أو غير مُعلنة، يشكل مصدر قلق دائم للأمن القومي للدول المستهلكة للطاقة، ولعل تلك الحالات التي عرضتها الدراسة أكدت الفرضية القائلة بأنّ الطاقة تعتبر المؤثر السياسي والمتغير الأبرز في الشؤون الخارجية الأهم في السنوات الأخيرة، وهذا ما لوحظ من خلال عرض بعض من السياسات المتبعة في رفع أسعار الطاقة أو حتى حظرها بصفة قطعية والخاصة بكل من روسيا والجزائر، كما لا ننسى تلك السياسات الناعمة مثل تقليل الأسعار ورفع الديون وإمداد البنى التحتية الطاقوية، وهذا الذي قامت به الجزائر عبر منظمة الأوبك وتحالف الدول العربية في إطار التكتلات الجماعية الدولية والإقليمية، ويلاحظ أنها برزت أكثر فرديا من خلال السياسات الوطنية لدولتي روسيا والجزائر بمقابل الاتحاد الأوروبي وغيره من الدول مثل ألمانيا وروسيا في المقابل. وهذا ما أكدته الحالات الواردة في هذا المقال في تبيان نقاط القوة والفرص التي قد توفرها مصادر الطاقة كأداة للسياسة الخارجية. ومع ذلك، فإن هذا التأثير قصير المدى إلى حد ما لأنّ الضغط الطويل سوف يدفع المستوردين بعيداً عن الدولة المصدرة ويجبرها على البحث عن شركاء آخرين للتعاون في مجال الطاقة. وهذا يجعل من الواضح أنه يجب أن يكون هناك توازن بين "العصا" و"الجزرة" المطبقة على مستوردي موارد الطاقة، وحتى تلك التي عندما يتم استخدام موارد الطاقة بشكل مفرط كأداة سياسية يمكن أن تكون بمثابة علامة على عدم موثوقية المورد للمستوردين الآخرين وتجعلهم غير موثوقين. أكثر ترددا في واردات الطاقة من ذلك البلد.

الهوامش:

(1) سوزي رشاد، أمن الطاقة ومحاولات روسيا لفرض النفوذ الدولي، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، مج 14، عدد 13، يناير 2022، ص 135.

(2) A.Sait Sonmez, Sedat Cobanoglu, The Use of Energy Resources as Foreign Policy Tools: The Russian Case, European Scientific Journal April 2016 edition vol.12, No.11 pp 78-110.

(3) Op cit, P 84.

(4) Mikhail Frolov, Russia's Energy Resources as a Foreign Policy Tool: Strengths and Limitations, Journal Of Society And The State, School Of Governance And, Politics, Mgimo University, Russia, School of Governance and Politics. №2(5), 2019, At the following link: <https://sgpjournals.mgimo.ru/2019/2019-5/russias-energy-resources>.

(5) A.Sait Sonmez, Sedat Cobanoglu, Op cit, p 95.

(6) Aleksandar Kovacevic, The Impact of the Russia-Ukraine Gas Crisis in South Eastern Europe, Oxford Institute for Energy Studies, NG 29, March 2009, P 10.

- (7) Andrew Gardner, Russia cuts gas to Ukraine and rejects compromise proposed by the European Union. Article published at the following link: <https://www.politico.eu/article/russia-cuts-gas-to-ukraine/>. on the date: (JUNE 16, 2014).
- (8) <https://www.aljazeera.net/news/2022/9/3/بعد-قرار-روسيا-إغلاق-خط-غاز-نورد-ستریم>. بتاريخ: 2022/9/3.
- (9) Rem Korteweg, Energy as a tool of foreign policy of authoritarian states, in particular Russia, Policy Department for External Relations Directorate General for External Policies, European Union, April 2018, p 10.
- (10) Op cit, p 11.
- (11) Natalia Słobodian, Russian Energy Diplomacy: instruments and approaches, Pułaski Policy Papers Komentarz Międzynarodowy Pułaskiego, (28.02.2017), p 03.
- (12) عصام بن الشيخ، قرار تأميم النفط الجزائري 24 فيفري 1971 "دراسة للسياق والمضامين والدلالات"، مجلة دفاتر السياسة والقانون، عدد 06، جانفي 2012، ص 187-197. ص 194.
- (13) ميسوم ميلود، الأمة العربية وتدايعات حرب أكتوبر 1973، مجلة روافد للبحوث والدراسات جامعة غرداية، العدد 04، جوان 2018، ص 139-140.
- (14) Giuliano Garavini, From Boumedienomics to Reaganomics: Algeria, OPEC, and the International Struggle for Economic Equality, Humanity An International Journal of Human Rights Humanitarianism and Development 6(1), January 2015, p 80.
- (15) Ibid.
- (16) Ghebouli, Z. L. (2023, 10 11). <https://ecfr.eu/publication/power-couple-how-europe-and-algeria-can-move-beyond-energy-cooperation/>. Retrieved from ecfr.eu.
- (17) عصام بن الشيخ، مرجع سابق، ص 196.
- (18) Ghandir Hatem, Siagh Ahmed Ramzi, Algerian Energy Policy after 2020 Comparative SWOT Analysis for Promoting Renewable Energy and Shale Gas: Priorities, Opportunities and Challenges, Roa Iktissadia Review, V10, N02, 2020, P 122.
- (19) Marcos Bartolomé, "Why is Madrid Pandering to Morocco?," Foreign Policy, on the date: May 13, 2022, On the following link; [Why Is Spain Pandering to Morocco on Western Sahara?](https://foreignpolicy.com/why-is-spain-pandering-to-morocco-on-western-sahara/) (12/10/2023).
- (20) Yahia H. Zoubir, Algeria's Foreign Policy in the Post-Hirak Era, The Middle East Council on Global Affairs, September 2022, P 03.
- (21) Ghebouli, Z. L. Ibid.
- (22) International Energy Agency, Energy Fact Sheet: Why does Russian oil and gas matter?. Posted on the agency's website: <https://www.iea.org/articles/energy-fact-sheet-why-does-russian-oil-and-gas-matter>. (14/12/2023).
- (23) Jean-pierre Sereni, Crise Énergétique, France Le mirage du gaz algérien. Posted at the following link: <https://orientxxi.info/magazine/france-le-mirage-du-gaz-algerien,5857>. (14/12/2023).